Arab Journal of Sciences and Research Publishing
Volume (6), Issue (2): 30 June 2020
P: 61 - 77

ISSN: 2518- 5780

مجلة العربية للعلوم ونشـر الأبحـاث
المجلد (6)، العدد (2): 30 يونيو 2020 م
ص: 61 - 77

Proverbs in Ithaf Zawi Al- istehqaq bi ba'ad Morad Al- Mouradi wa Zawa'ed Abi Ishaq: Grammar study

Sarah Abdullah Alsabih

College of Education in Al- Zulfi || Majmaah University || Majmaah || KSA

Abstract: Proverbs are a unique example of language creativity among Arabs, and a fertile environment to cite on grammatical rules, especially since Arabs inserted proverbs in their speech when necessary, so it does not change or alter. This research was conducted to study the proverbs included by Ibn Ghazi al- Miknasi in his explanation of Alfiya of Ibn Malik and show the effect of proverbs on his determination of grammar, explaining the extent of grammarians' actual benefit from proverbs in implementing grammar, how they cite proverbs, and how proverbs are mentioned individually at times and sometimes as a supporter of other references. This research studied by surveying and presenting the opinions of the various grammarians. The study concluded that Ibn Ghazi al- Maknisi, like other grammatical rules, was used to construct the bases. And recommending the study of proverbs as linguistic evidence of morphological development.

Keywords: proverbs, al- Miknasi, references, Alfiya.

الأمثال في كتاب إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق: دراسة نحوية

ساره عبد الله الصبيح

كلية التربية بالزلفي || جامعة المجمعة || المجمعة || المملكة العربية السعودية

الملخص: تعدُّ الأمثال نموذجا فريدا من نماذج الإبداع اللغوي عند العرب، وبيئة خصبة للاستشهاد به على القواعد النحوية، ولاسيما أن العرب أجروا الأمثال في كلامهم مجرى الضرورة، فلا يغير ولا يبدل. وقد جاء هذا البحث لدراسة الأمثال التي أوردها ابن غازي المكناسي في شرحه لألفية ابن مالك، ويبين مدى تأثير الأمثال في تقرير القواعد النحوية عنده، مبينا مدى استفادة النحويين فعليا من الأمثال في تقعيد القواعد، وكيفية استشهادهم بالأمثال، ومجيئها منفردة تارة، وتارة مساندة لغيرها من الشواهد، وقد تمت دراسة هذه الأمثال باستقصاء وعرض آراء النحويين المختلفة حولها. وقد خلصت الدراسة إلى أن ابن غازي المكناسي كغيره من النحويين اعتد بها في بناء القواعد، واستنادا للنتائج تمت التوصية بدراسة الأمثال بوصفها شواهد لغوية للتقعيد الصرفي.

الكلمات المفتاحية: الأمثال، المكناسي، الشواهد، الألفية.

المقدمة

إن السماع عند النحويين هو الأساس الأول في بنائهم لقواعد اللغة العربية، ويقصد بالسماع ما نقل وسمع من كلام العرب وما جرى مجراه، كالقرآن الكريم، والحديث النبوي. إذ إن النحو انتحاء سمت كلام العرب، ولا يحصل هذا الانتحاء من غير سماع؛ يقول ابن جني: «إذا أداك القياسُ إلى شيء ما، ثم سمعتَ العربَ قد نطقَتْ فيه بشيء آخر على قياس غيرِه، فدَعْ ما كنتَ عليه، إلى ما هُم عليه، فإن سمعتَ من آخر مثلَ ما أجزته فأنت فيه مخيَّر، تستعمل أيهما شئت، فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت؛ كنتَ على ما أجمعوا عليه» (د.ت 1/ 126).

ولا خلاف بين النحويين في صحة بناء القواعد النحوية على ما ورد في القرآن الكريم بقراءاته، والشعر العربي بشرط الاطراد والكثرة. وأما الحديث النبوي؛ فدار خلاف حول الاعتداد به، وبناء القواعد عليه، وأما النثر من كلام العرب وأقصد به الخطب والرسائل والأمثال؛ فإن النحويين لم يلتفتوا إليها، ولم يهتموا بها، ولم يكن لها حظ في تناولها كما تناولوا الشعر العربي. وأما الأمثال؛ فقد وردت يسيرة، وفي حدود ضيقة عند بعض العلماء، وهذا ما دفعني لاختيار موضوع هذه الدراسة " الأمثال في كتاب إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق"، لأقف على أحد مصادر الاستشهاد عند النحويين وعند ابن غازي المكناسي، لما لهذا الشرح من أهمية، فهو كتاب لعالم نحوي تعددت ثقافاته، يتناول في مؤلفه ألفية نالت شهرتها وحظوتها بين علماء النحو في عصور مختلفة، كما يحوي بعض آراء المرادي وتعليقات الشاطبي.

وترمي هذه الدراسة إلى: توضيح الشاهد النحوي في الأمثال العربية في شرح ابن غازي المكناسي للألفية. وبيان مدى تأثير الأمثال في تقرير القواعد النحوية عنده، ومدى استفادة النحويين فعليا من الأمثال في تقعيد القواعد، وكيفية استشهادهم بها. وبيان الأمثال التي استشهد بها للدلالة على خروجها على القاعدة، أو استشهد بها على سبيل التمثيل والاستئناس.

وبالبحث عن الدراسات السابقة وجدت الدراسات النحوية الآتية:

1- الأمثال العربية على صيغة أفعل التفضيل، لعفيف محمد عبد الرحمن، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، مج6، ع21، 1986م.
2- الأمثال في كتاب سيبويه عرض ومناقشة وتقويم، لشوقي المعري، التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، مج 22، ع87، 86 أغسطس، 2002م.
3- ظواهر نحوية وصرفية في الأمثال العربية، لمحمد أحمد خضير، مجلة الدراسات الشرقية، جمعية خريجي أقسام اللغات الشرقية بالجامعات المصرية، ع 37، يوليو 2006م.
4- الأمثال في شرح الكافية للرضي، دراسة نحوية تحليلية، لحسانين إبراهيم حسانين، حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الأزهر، ع28، مج1، 2008م.
5- الأمثال وأثرها في القاعدة الصرفية، لحسني هاشم السيد الحديدي، حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الأزهر، مج2، ع30، 2010م.
6- صيغة أفعل التفضيل بين شروط النحاة وواقع اللغة، دراسة في الأمثال العربية، لعماد مجيد علي، وآخرين، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، جامعة كركوك، مج6، ع1، 2011م.

وهذه الدراسات تناولت الأمثال في مؤلفات نحوية، أو موضوع نحوي واحد، ولم تتعرض للأمثال التي أوردها ابن غازي المكناسي في كتابه. ولا لبيان منهجه في الاستشهاد بالأمثال.

وستحاول هذه الدراسة الإفادة من الدراسات السابقة ما أمكن ذلك. وستتناول الأمثال التي أوردها ابن غازي المكناسي في كتابه، وتتقصى- ما أمكن- آراء النحويين حول هذه الأمثال.

واقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تتكون من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، فأما المقدمة فقد تضمنت تعريفا بالموضوع، وبيانا لسبب اختياره، وخطة البحث، وأما المبحث الأول فقد جعلته للتعريف بابن غازي المكناسي، ثم تعريف الأمثال، وما اشترطه النحويون للاستشهاد بها، وأما المبحث الثاني فقد تناولت فيه المسائل النحوية والصرفية التي اشتملت على مثل أو أكثر. وأما الخاتمة فقد بيّنت فيها نتائج البحث، تلتها المصادر والمراجع.

أما الجانب الفني في الدراسة؛ فهو على النحو التالي: جعلت الأمثال مرتبة على ترتيب الأبواب عند ابن مالك معنونة بما يلائمها. وعرضت آراء النحويين في المثل إن وجد اختلاف في الحكم عليه، وبيان لرأي ابن غازي المكناسي،

وإن كان لي تعقيب أو ترجيح على المسألة أثبته. وثبت كتابة الآيات على الرسم العثماني وعزوها إلى سورها. أما توثيق النصوص المنقولة؛ فإذا كان النقل من المرجع نقلاً حرفياً فإني أضعه بين علامتي تنصيص "..."، ثم أذكر في الحاشية بيانات الكتاب، وإذا كان النقل بتصرف فإني لا أضعه بين علامتي تنصيص، وأكتب في الحاشية معلومات الكتاب كاملة.

المبحث الأول- التعريف بابن غازي المكناسي:

1- نسبه وحياته:

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني المكناسي، ولد في مكناسة الزيتون، يقال إن مولده كان عام أحد وأربعين وثمانمائة بعد الهجرة، وأخذ العلم بها، ثم رحل إلى فاس طالبا للعلم، وذلك في سنة ثمان وخمسين وثمانمائة بعد الهجرة، فأخذ العلوم المختلفة عن مشايخ أجلاء، كان إماما وخطيبا، عُرف بإتقانه علم القراءات، لقد تنوعت ثقافة ابن غازي فكان عالما بالتفسير والفقه والعربية، والحديث، واعتنى بالسير والمغازي والتاريخ والأدب، مات ابن غازي المكناسي مريضا في فاس يوم الأربعاء التاسع من جمادى الأولى سنة تسع عشرة وتسعمائة. (التنبكتي، 2000، 581- 583، مخلوف، 2003، 1/ 398- 399، ابن زيدان، 2008، 4/ 7).

2- شيوخه:

من شيوخ ابن غازي المكناسي أبو الحسن علي بن منون الحسنى، وأبو زيد عبد الرحمن الكاوانى، وأبو على الحسن ابن منديل المغيلى، وأبو زيد عبد الرحمن بن أحمد القرموني، وأبو العباس الحباك، وأبو عبد الله محمد بن قاسم القوري، وأبو عبد الله محمد بن حمامة النيجى، وأبو محمد عبد الله الورياجلي، وأبو زيد عبد الرحمن المجدولي، وأبو عبد الله السراج، وابن مرزوق الكفيف. (التنبكتي، 2000، 581- 583، مخلوف، 2003، 1/ 398، 399، ابن زيدان، 2008، 4/ 9- 13).

3- تلاميذه:

وممن تتلمذ لابن غازي المكناسي: ابن العباس الصغير، وأحمد الدقون، والمفتي علي ابن هارون، شقرون بن أبي جمعة الوهراني، والقدومي، ومحمد بن عبد الرحمن الونشريسي، وعبد الرحمن القصري الشهير بسفين، واليسيتني، ومحمد بن أبي شريف، وابنه أبو العباس أحمد بن محمَّد المكناسي، ومحمد بن على الحسنى التلمسانى، وأحمد باب التنبكتى. (التنبكتي، 2000، 581- 583، مخلوف، 2003، 1/ 398، 399، ابن زيدان، 2008، 1/ 369، 4/ 9- 13).

4- مؤلفاته:

تعددت مؤلفات ابن غازي المكناسي، وتنوعت ومما ذكر من مؤلفاته:

بغية الطلاب في شرح منية الحساب، الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، تكميل التقييد وتحليل التعقيد على المدونة، كمل به تقييد أبي الحسن الزرويلي، وحل مشكل كلام ابن عرفة، حاشية مختصرة على البخاري، شفاء الغليل في حل مقفل خليل، وذيل الخزرجية في العروض، وإنشاد الشريد في ضوال القصيد، تكلم فيه على الشاطبية، والجامع المستوفى بجداول الحوفي، والمسائل الحسان المرفوعة إلى حبر فاس وتلمسان. (التنبكتي، 2000، 581- 583، مخلوف، 2003، 1/ 398- 399، ابن زيدان، 2008، 4/ 7).

5- الأمثال:

الأمثال: جمع مثل، والمثل في المعاجم العربية يدور في عدة معانٍ، منها الشبيه والنظير، والعبرة، كما في قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفاً وَمَثَلاً لِّلْآخِرِينَ﴾ [الزخرف: 56]، وبمعنى الحذو، ويعرف أيضا بأنه الشيءُ يُضرَبُ للشيء فيُجْعَل مِثْلَه. (الخليل، (م ث ل)، 8/ 228، الأزهري، 2001م (م ث ل) 15/ 70- 71).

والمثل في الاصطلاح هو تركيب لغوي مقتضب ثابت، له دلالة خاصة، يتسم بالقبول، ويشتهر بالتداول، ولكنه ينتقل عما ورد فيه إلى كلِّ ما يصح قَصْدُه به، ولا يلحقه تغيير في اللفظ، ولذلك يستجاز فيه من القواعد ما لا يُسْتَجازُ في سائر الكلام. (السيوطي، 1418هـ 1998م، 1/ 375).

احتج النحويون بالأمثال؛ لأنها محفوظة من التغيير والتبديل، إلا أنهم اشترطوا أن تكون الأمثال من كلام العرب الخُلّص، (السيوطي، 2006، 1/ 59). ومنقولة من عصر الاستشهاد، وهو الممتد في البوادي من قرن ونصف قبل الإسلام، حتى منتصف القرن الرابع الهجري، وفي الحواضر إلى منتصف القرن الثاني الهجري. (أبو المكارم، 2007، 220، 221).

المبحث الثاني- الأمثال في شرح ابن غازي لألفية ابن مالك:

1- اسمية الإسناد:

تسمع بالمعيدي خير من أن تراه هذا المثل أورده المكناسي نقلا عن أبي إسحاق الشاطبي في حديثه عن الإسناد، واشتراط اسميته. (ابن غازي المكناسي، 1420هـ، 1/ 179).

الإسناد عند النحويين هو "تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه (ابن مالك، 1990، 1/ 9، ابن عقيل، 1400- 1405 هـ، 1/ 5) بمعنى ضم شيء إلى شيء، فيحصل بضمهما فائدة، ويسمي النحويون المبتدأ في الجملة الاسمية، والفاعل في الجملة الفعلية مسندا إليه، وهذا هو القول الأشهر عند النحويين، (السيرافي، 2008، 1/ 173، 174، أبو حيان الأندلسي، د.ت 1/ 47، 48). ويشترط النحويون في المسند إليه مبتدأ كان أو فاعلا أو نائبه أن يكون اسما صريحا أو ما هو بمنزلته، أو مؤولا. (ابن يعيش، 2001، 1/ 86، العكبري، 1995، 1/ 125، الجوجري، 2004، 1/ 149، خالد الأزهري، 2000، 1/ 33، 392).

وقد ورد في كلام العرب ما خالف هذه القاعدة، فجاء المسند إليه جملة اسمية تارة وفعلية تارة أخرى، وقد نص الشاطبي على أنّ هذا النمط التركيبي كثير في القرآن الكريم وكلام العرب: "وأيضًا قد وقع المبتدأ جملة في اللفظ، لأن المعنى معنى المفرد، نحو: سواء عليّ أقمت أم قَعَدْتَ. وهو كثيرٌ في القرآن والكلام العربي؛ لأن «أقمتَ أم قعدت» في تقدير: قيامُك وقُعودُك". (2007، 2/ 540، 541)، ومنه قول الله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة 6].

وفي قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، جاء المسند إليه- المبتدأ- (تسمع) جملة فعلية، خبرها (خير).

واختلف النحويون في حكم الاسناد إلى الجملة إلى ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: مجيء المسند إليه جملة جائز مطلقا، محتجين بوروده في القرآن الكريم وكلام العرب، نُسب هذا القول إلى هشام بن معاوية الكوفي، وثعلب، وجماعة من الكوفيين. (الفارسيّ، 1988، 521، أبو حيان الأندلسي، د.ت، 1/ 56، 6/ 175، ابن هشام الأنصاري، 1985، ص: 559).

القول الثاني: مجيء المسند إليه جملة جائز بشرط إذا كانت الجملة في موضع فاعل أن تكون فاعلا لفعل قلبي معلق، وهذا القول نُسب إلى سيبويه والفراء وجماعة من النحويين، ووصفه أبو حيان بالقول المحتمل. (الفراء

د.ت، 2/ 195، 207، 333، أبو حيان الأندلسي، د.ت، 1/ 56، 6/ 174، ابن هشام الأنصاري، 1985، ص: 524، 559).

القول الثالث: مجيء المسند إليه جملة لا يجوز مطلقا، ويشتد المنع في الجملة الواقعة فاعلا، ويقل مع الجملة الواقعة مبتدأ، يقول ابن جني: "لأنه ليس يلزم أن يكون المبتدأ اسما محضا كلزوم ذلك في الفاعل (د.ت 2/ 372).

وهذا القول نسب إلى المبرد والفارسي وجمهور البصريين. (ابن الشجري، 1991، 2/ 37، ابن يعيش، 2001، 2/ 255، أبو حيان الأندلسي، (د.ت، 1/ 55، 6/ 174،)175، ابن هشام الأنصاري، (د، ت، 559)، السيوطي، (د.ت، 1/ 29- 31).

وقد اكتفى المكناسي بإيراد نص الشاطبي في اشتراط الاسمية ومثاله، ولم يبين رأيه. والذي يترجح عندي القول الأول، جواز مجيء المسند إليه جملة، وذلك لأن في القرآن وكلام العرب عدة نصوص جاء فيها المسند إليه جملة، وقد ناقض الشاطبي نفسه بمنعه وهو من نصّ على كثرة ورود هذا التركيب إذ يقول: "وجميعه يشعرُ بل يُصَرح بأنّ الفاعل لا يلزمُ أن يكو اسمًا. فكأن الناظم يُنكِت على القائلين بهذا المذهب، ويقول: إن الفاعل إنما يكون اسمًا، وما جاء مما ظاهره خلافُ ذلك، فراجع في الحقيقة إليه. والجواب: أن النّمط مما حُمِل الكلامُ فيه على معناه دون لفظه"، كما روى ورود الإسناد إلى جملة في كلام كبار النحويين، كسيبويه (1988، 3/ 110)، والفراء (د.ت 2/ 195) فمن أمثلة سيبويه: بدا لي أيهم أفضل، ومن أمثلة الفراء: قد تبين لي أقام عبد الله أم زيد (الشاطبي، 2007، 2/ 538، 539).

ومما يؤكد أن القول بمنعه قول غير وجيه لجوء المانعين إلى التأويل والتقدير ما أمكنهم ذلك، وإن لم يمكنهم ذلك وصفوه بالشاذ، (رضي الدين الاستراباذي، 1975، 4/ 45، الجوجري، 2004، 2/ 543، البغدادي، 1997، 2/ 14) وفي المثل- تسمع بالمعيدي خير من أن تراه- وصف بأنه شاذ، وقيل هو على حذف أن بدليل التصريح بأن بعد ذلك، (الموصلي، 1985، 1/ 203، أبو حيان الأندلسي، د.ت، 1/ 56)

والذي يترجح عندي القول الأول، فإذا قلنا بالقول الأول فلا إشكال فيه ولا حاجة إلى التقدير.

2- ظن وأخواتها:

"من يسمع يخل" جاء: ابن غازي بهذا المثل شاهدا على مجيء الفعل القلبي- خال- الناسخ للجملة الاسمية مكتفيا بفاعله، ولم يذكر مفعوليه. (المكناسي، 1420، 1/ 372، 2/ 19، 20)

"خال" فعل من أفعال القلوب من باب ظن وأخواتها، والتي تنصب المبتدأ والخبر، وتجعلهما مفعولين لها، وورد في كلام العرب مجيء الفعل مع فاعله دون مفاعيل، تناول النحويون هذه المسألة، ومنهم من فصل فيها، وبيّن أقوالا فيها، كأبي حيان (د.ت 6/ 9- 14). والمرادي (2008، 1/ 568)، وابن هشام الأنصاري، (د.ت، 2/ 60، 61)، والشاطبي (2007، 2/ 492، 493)، والسيوطي، (د.ت، 1/ 549، 550)، فبينوا أن فيها مذاهب: المنع مطلقا، الجواز مطلقا، الجواز إذا اقترن بفائدة، الجواز في أفعال الظن، والمنع في أفعال العلم.

والحقيقة أن هذا الاختلاف يرجع إلى الاختلاف في معنى المصطلحات، مما جعل ظاهر كلامهم مختلفا، فلقد قسم النحويون الحذف على قسمين:

القسم الأول: الحذف لدليل وهو ما يسمى حذف اختصار، وهذا أجازه جمهور النحويين، (سيبويه، 1988، 1/ 39، أبو حيان، د.ت 6/ 9).

القسم الثاني: وهو ما يُسمى حذف اقتصار، وفي معناه وقع الاختلاف- وانتبه على ذلك ابن هشام –(ابن هشام، 1985، 797)، وانقسم النحويون على قسمين:

القسم الأول:

يرى أن حذف الاقتصار هو اكتفاء بالفاعل، فلم يتعد الفعل لمفعوليه، ولم ينوهما المتكلم، ولذلك لم يجز سيبويه الاقتصار بمفعول واحد، يقول سيبويه: " هذا باب الفاعل الذي يتَعدّاه فعلُه إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر" (سيبويه، 1988، 1/ 39).

ومن رأى أن الاقتصار اكتفاء بالفاعل، يرى جوازه، فلم ينو المتكلم مفاعيلا، يقول ابن هشام: " فلا يذكر المفعول ولا ينوى، إذ المنوي كالثابت، ولا يُسمى محذوفا؛ لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له" (ابن هشام، 1985، 797). فالفعل المتعدي يظهر بصورة الفعل اللازم، ووضح سيبويه ذلك بالمثال: ((وأمَّا ظننتُ ذاك فإنما جاز السكوتُ عليه لأنك قد تقول ظننت، فتقصر، كما تقول ذهبت)) (1988، 1/ 40).

ومن النحويين الذين يجوزون الاقتصار على مرفوع هذه الأفعال مطلقا: سيبويه، وابن السراج (د.ت، 1/ 181، والسيرافي، (2008، 1/ 174، 281، 451)، والزمخشري (1993م، ص: 347)، وابن الأثير (1420 هـ، 1/ 449) وابن الخباز (2007، ص: 184)، وابن يعيش (2001، 4/ 327)، وأبو حيان (د.ت، 6/ 11).

القسم الثاني:

يرى أن الاقتصار هو حذف بلا دليل، ولذلك منعه ابن مالك، مع أنه يرى جواز قولهم: من يسمع يخل، معللا ذلك بوجود فائدة من الحذف (1990، 2/ 73، 1982م، 2/ 553). وتبعه ابن الناظم، (2000 م، 151). والمرادي (2008، 1/ 227، 568).

ونلحظ أن جمهور النحويين يجيزون المثل: من يسمع يخل، مع اختلافهم في سبب تجويزه، فسيبويه ومن تبعه يرون أن الفعل "خال" قد اقتصر بمرفوعه، فنزل منزلة الفعل اللازم، وابن مالك ومن تبعه يرون أن إذا حصل بحذف المفاعيل فائدة يجوز حذفها، كما جاء في المثل، وفي نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة 216].

وما وقع من سوء فهم لمصطلح الاقتصار جعل النحويين يختلفون في مذهب سيبويه في حذف مفاعيل ظن وأخواتها اقتصارا، وإنّ كتابه ليس فيه بيان لحكم حذف المفاعيل إذا لم يرد المتكلم جعل الفعل القلبي لازما، فابن الأثير يستنبط من كلام سيبويه تجويزه ذكر الأفعال من دون مفاعيلها، (1420، 1/ 449).

وابن مالك ينسب إلى سيبويه مذهب منع الاقتصار على ظن وأخواتها من دون دليل ولا فائدة، (1990، 2/ 73، 74). ويذكر أبو حيان مذهبا آخرا في حذف المفاعيل، وهو المنع قياسًا في ظن وأخواتها، والجواز في بعضها سماعًا، اختاره أبو العلا إدريس، وقد نسبه صاحبه لسيبويه. (د.ت، 6/ 13).

ويوضح الشاطبي اللبس الواقع في فهم نصّ سيبويه فيقول: "أما امتناع حذفهما معًا والاقتصار على الفعل والفاعل دونهما من غير دليل؛ فمسألةٌ مختلف فيها؛ فذهبت طائفة إلى جواز ذلك...، وذهبت طائفة أخرى إلى المنع من ذلك، ... وكلامُ سيبويه قد تعلّق به الفريقان معًا (2007، 2/ 492، 493).

والراجح فيما يبدو أن سيبويه ومن تبعه لم يقصدوا أن هناك مفاعيلا قد حُذفت؛ لأنها لم تنوَ وتقدر في الكلام، وسيبويه استخدم مصطلح الاقتصار ومصطلح السكوت، ولم يستخدم مصطلح الحذف، (1988، 1/ 40).

ويظهر هذا أكثر وضوحا عند السيرافي في شرحه، ويدل على ذلك قوله: "وإنما جئت بالفعل والفاعل فكان الفعل خبرا عن الفاعل، وتم الكلام" (2008، 1/ 284، 451) بمعنى أنك اكتفيت بهذا القدر من الإخبار، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري، فهو يقول: "فأما المفعولان معاً؛ فلا عليك أن تسكت عنهما... وأما قول العرب ظننت ذاك؛

فذاك إشارة إلى الظن. كأنهم قالوا ظننت فاقتصروا" (1993، 347، ابن يعيش، 2001، 4/ 327). أما التعبير بمصطلح الحذف؛ فجاء عند ابن مالك (1990، 2/ 73، 1982، 2/ 553)، ووافقه ابن الناظم (2000، 151). وقد أشار ابن هشام إلى أن استعمال مصطلح الحذف فيما لم ينوَ من الكلام غير صحيح، (1985، 797).

ولم يصرح ابن غازي المكناسي برأيه، واكتفى بعد ذكر رأي المرادي بذكر المثل ومعناه على لسان الطيبي.

الذي يترجح عندي في مفاعيل ظن وأخواتها، جواز اكتفاء الفعل بفاعله، وجواز حذف المفاعيل إذا دل عليها دليل في الكلام، وذلك لكثرة ما ورد في القرآن الكريم وكلام العرب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة 78]، وقوله: ﴿وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ﴾ [الفتح 12]، وقوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة 216]، وكقوله تعالى: ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾ [النجم 35]، وقوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام/ 22].

وقول ذي الرمة: (1982، 2/ 1307).

وأنتِ غريمٌ لا أظن قضاءه*** ولا العَنَزِيُّ القارِظُ الدهرَ جائيا

وقول الكميت: (أبو حيان، د.ت 6/ 9، المرادي، 2008، 1/ 566، الشاطبي، 2007، 2/ 494).

بأيِّ كتابٍ أم بأيّةِ سُنّةٍ... ترى حبَّهم عارا عليّ وتحسب

3- حذف العامل وجوبا:

يأتي المكناسي بثلاثة من الأمثال محتجا بها على الحذف الواجب؛ لكثرة الاستعمال، الأول منها هو من شواهد ابن مالك: كل شيء ولا شتيمة حر، وهذا ولا زعماتك، وكليهما وتمرا (المكناسي، 1420، 2/ 24).

ففي هذه الأمثال حُذف العامل، ففي قولهم: كل شيء ولا شتيمة حر، أي ائت كل شيء، ولا ترتكب شتيمة حر، وهذا ولا زعماتك: أي هذا هو الحق ولا أتوهم زعماتك، ومنه قول ذي الرمة: (1982، 2/ 1269).

لَقَدْ خَط رُومِيٌّ ولا زَعَماتِه*** لعُتْبَةَ خَطًّا لم تُطَبِّقْ مَفاصِلُهْ

وقولهم: كليهما وتمرا، أي أعطني كليهما وزدني تمرا. (سيبويه، 1988، 1/ 281، ابن السراج، د.ت 2/ 253).

وقد أورد سيبويه هذه الأمثلة في باب يحذف منه الفعل لكثرته في الكلام، ومثل له بأبيات من الشعر، منها وقول ذي الرمة: (1982، 1/ 23).

ديار مية إذا مَيٌّ مُساعِفةٌ*** ولا يَرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

وقدر سيبويه فعلا في رواية البيت بنصب ديار: أذكر ديار مية، وقدر اسما في رواية رفع ديار: تلك ديار مية (سيبويه، 1988، 1/ 281).

ومنه قول الشاعر: (البيت بلا نسبة في سيبويه، 1988، 1/ 281، السيرافي، 2008، 2/ 179، ابن جني، د.ت 3/ 229)

اعتادَ قَلْبَك مِنْ سَلْمَى عَوائدُه*** وهاج أَهواءَك المكنونةَ الطَّلَلُ

رَبعٌ قَواءٌ أَذاعَ المُعْصِراتُ به*** وكلُّ حَيرانَ سارٍ ماؤُه خَضِلُ

قدر سيبويه في هذا البيت اسم اشارة: وذاك ربع قواء، أو هو ربعٌ.

فالعامل في الأمثال يجمع النحويين على منع إظهاره؛ لأن الأمثال مسموعة تحفظ كما هي، ولا تغير.

4- حذف عامل المصدر وجوبا:

أَغُدّةً كغُدّة البعير ومَوْتاً في بيتِ سَلُولِيَّةٍ

يورد ابن غازي المكناسي هذا المثل الذي استشهد به الشاطبي على مواضع حذف عامل المصدر وجوبا. (الشاطبي، 2007، 3/ 164، المكناسي، 1420، 2/ 50).

فعامل المصدر- المفعول المطلق- يجب حذفه في مواضع، من هذه المواضع ما وقع في توبيخ، سواء كان التوبيخ مع استفهام أو بدون.

وفي قولهم: أَغُدّةً كغُدّة البعير ومَوْتاً فى بيتِ سَلُولِيَّةٍ، جاء التوبيخ للمتكلم، والنصب في غدة، وموتا، على تقدير فعل محذوف، والتقدير: (أأغد غدة كغدة البعير، وأموت موتا في بيت سلولية) (سيبويه، 1988، 1/ 338، السيوطي، د.ت، 2/ 90).

وورد في كلام العرب حذف العامل والتوبيخ للمخاطب، يقول العجاج: (د.ت، 1/ 480).

أطربا وأنت قنسري والدهر بالإنسان دواري

وورد حذف العامل مع التوبيخ من دون استفهام في قول الشاعر: (البيت بلا نسبة في ابن مالك، 1990، 2/ 187، أبي حيان، د.ت 7/ 200، ناظر الجيش، 1428، 4/ 1840).

أذلاً إذا شبَّ العِدا نارَ حربِهم وزهوًا إذا ما يَجنَحُونَ إلى السلمِ

فقد حذف الفعل واكتفى بالاسم المنصوب في (أذلا- زهوا).

وحذف عامل المصدر مع التوبيخ كثير في كلام العرب (سيبويه، 1988، 1/ 339). ومنه قول جرير: (1986، ص56):

أعبْدًا خل في شعبى غريبًا ألؤمّا لا أبا لك واغترابا

ومنه قولهم: أقياما يا فلان والناس قعود، وأجلوسا والناس يعدون.

ولا خلاف بين النحويين في نصب الاسم بعد الاستفهام الذي خرج عن الاستفهام، وجاء للتوبيخ (سيبويه، 1988، 1/ 338، المبرد، د.ت، 3/ 228، 229، السيرافي، 2008، 2/ 228، ابن مالك، 1990، 2/ 188، أبي حيان، 1998، 3/ 1370).

5- التمييز:

ومن أمثال العرب: (سرعان ذا إهالة) وهذا المثل استشهد المكناسي به في باب التمييز، مشيرا إلى أنه من شواهد المرادي. (المكناسي، 1420، 2/ 121).

قسم النحويون التمييز على قسمين، هما:

القسم الأول: تمييز منتصب عن تمام الكلام، ويسمى أيضا بتمييز الجملة نحو قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: 4]، ومنه المثل- سرعان ذا إهالة- ونحو قولهم: زيد طيب نفسا.

والقسم الثاني: تميز منتصب عن تمام الاسم، ويسمى أيضا تمييز المفرد، وهو الذي يأتي بعد الأعداد والمقادير نحو: أحد عشر رجلا.

التمييز المنتصب بعد تمام الكلام يقصد به ما يرفع الإبهام في الجملة؛ وهو ما كان واقعا بعد فعل، أو اسم فيه معنى الفعل، كما في قولهم سرعان ذا إهالة، فـ "ذا" فاعل باسم الفعل (سرعان) في معنى "سرع" فهو منقول من الفاعل، فأصل الكلام: سرعان إهالة ذا، فنصب إهالة تفسيرا لما احتوته الجملة من الإبهام (الجزولي، د.ت 222، أبو حيان، 1998، 4/ 1621، د.ت 9/ 242).

ولقد اختلف النحويون في عامل النصب في هذا التمييز- تمييز الجملة، على قولين:

القول الأول: الناصب له الفعل أو ما جرى مجراه كالمصدر، والوصف، واسم الفعل، وهذا مذهب سيبويه (1988، 1/ 204)، والمبرد، (د.ت 3/ 32)، وابن السراج (د.ت 1/ 223)، والفارسي، (1969، 203)، وأبو حيان، (1998، 4/ 1621).

القول الثاني: إن الناصب له ليس الفعل أو ما جرى مجراه، بل الجملة المنتصب عن تمامها، ونُسب هذا القول إلى ابن عصفور، ونسبه إلى المحققين، (أبو حيان، 1998، 4/ 1621، د.ت 9/ 243، المرادي، 2008، 2/ 727-728، ابن عقيل، 1400- 1405، 2/ 62، السيوطي، د.ت، 2/ 340، 341).

واحتج ابن عصفور على القول الأول بأمرين: أولهما أنه من المنتصب عن تمام الكلام ما لم يسبق بفعل ولا ما جرى مجراه، نحو قولهم: داري خلف دارك فرسخا. وثانيهما: أنه قد يرد فعل في الكلام ولكنه لا يطلب التمييز، نحو: امتلأ الإناء ماء، (أبو حيان الأندلسي، د.ت 9/ 243).

يترجح عندي القول الأول، وهو أن الناصب لتمييز الجملة الفعل وما شابهه، فلا يصح نسبة العمل إلى غير الفعل مع وجوده، ويتبين عدم وجاهة القول الثاني بما احتج به، فما مثل به (داري خلف دارك فرسخا)، هو من تمييز المفرد لا الجملة، فهو كقولهم: لي مثله فارسا، فقوله: داري خلف دارك، ابهام بينه قوله فرسخا. ومثاله الثاني (امتلأ الإناء ماء)، فالفعل فيه امتلأ مطاوع لملأ فكأنه أراد: ملأ الماء الإناء، ثم صار تمييزا منقولا من الفاعل، وإن كان الفعل امتلأ لا يطلب التمييز من الناحية التركيبية، فهو يطلبه من ناحية المعنى.

فأركان الجملة والعمد فيها مكتملة، ولكن هذا التمييز أتى ببيان وتوضيح للفعل، فهو كالمفعول فضلة، إلا أنه يحقق الغاية المبتغاة منه، وهي فك إبهام الفعل. (أبو حيان الأندلسي، د.ت 9/ 244، ناظر الجيش، 1428، 5/ 2375، الشاطبي، 2007، 3/ 555).

6- إذا الظرفية:

إذا عزّ أخوك فهُن، تناول ابن غازي هذا المثل تمثيلا لـ(إذا) الظرفية (1420، 2/ 140). ولم يستشهد بغيره، فهو يذهب إلى أن قول ابن مالك ((هن إذا اعتلى)) أراد به الإشارة إلى المثل، فالمثل دلّ على إرادته إذا الظرفية، ولم يرد إذا الفجائية، فإذا في المثال جاءت بمعنى الشرط، ولم تعط معنى المفاجأة، كما في قولهم: خرجتُ فإذا الأسدُ، أي: ففاجأني الأسدُ (الشاطبي، 2007، 4/ 95). ويعرف النحويون إذا بأنها ظرف لما يستقبل من الزمان، وهذا الأصل في استعمالها، وهي ظرف مبني على السكون. (سيبويه، 1988، 4/ 232، ابن يعيش، 2001، 3/ 120).

اختلف النحويون في وجوب إضافة إذا الظرفية للجملة الفعلية، ومنع إضافتها للجملة الاسمية، على قولين:

القول الأول: لا يجوز أن تضاف إذا الظرفية لغير الجملة الفعلية (المرادي، 2008، 2/ 810)، وهذا مذهب سيبويه (1988، 1/ 107، السيرافي، 2008، 1/ 75).

القول الثاني: جواز إضافة إذا الظرفية للجمل اسمية وفعلية، وهذا مذهب الأخفش والكوفيين، فهم يجوزون إضافة (إذا) إلى الجمل الاسمية، لورود الشواهد، (ابن يعيش، 2001، 4/ 530، ابن قيم الجوزية، 1954، 1/ 41)، كما في قوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت﴾ [الانشقاق: 1]، وفي قول عبد الواسع بن أسامة: (الزمخشري، 1993، 352، ابن يعيش، 2001، 4/ 355، وبلا نسبة في ابن مالك، 1990، 1/ 342).

ومن فعلاني أنني حسن القرى إِذَا اللَيلَةُ الْشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيْدُهَا

ومذهب سيبويه (1988، 1/ 106، 107)، والمبرد (د.ت 4/ 348)، في مثل هذا تقدير فعل محذوف بعد إذا، يدل عليه فعل مذكور في الجملة، وذهب الأخفش إلى أن الاسم بعدها يكون مبتدأ، وما بعده من الفعل خبره، وكون الخبر فعل يدل على أن "إذا" جاءت بمعنى الشرط (ابن جني، د.ت 1/ 106، ابن الحاجب، 1989، 1/ 296).

وابن غازي جاء بالمثل مستشهدا به على وجوب إضافة إذا الظرفية إلى الجملة الفعلية، فألمح في ذلك ميله إلى القول الأول، والذي يترجح عندي هو القول الثاني، وذلك لوجود الشواهد على إضافة إذا إلى الجمل الاسمية.

7- اسم الهيئة:

في باب أبنية المصادر يستشهد المكناسي بهذا المثل: (العوان لا تعلم الخمرة)، (1420، 2/ 158)، والشاهد في هذا المثل قولهم خمرة جاءت على وزن فعلة بكسر الفاء، وهو ما يسمى باسم الهيئة (ابن مالك، 2002، 71). وأطلق عليه مسمى الضرب من الفعل، وهذا ما ورد عند سيبويه (1988، 4/ 44)، وابن السراج د.ت 3/ 110. وأطلق عليه تسمية النوع وهذا ما ورد عند الجرجاني (1987، 1/ 66)، والزمخشري (1993، 280)، وابن يعيش2001، 4/ 69، 70، وابن الحاجب، ورضي الدين الاستراباذي (الرضي الاستراباذي، 1395، 1/ 180).

ويجيء اسم الهيئة على وزن فِعلة بكسر الفاء، نحو: الجلسة والميتة والقعدة، ونحو خلفة (أبو حيان الأندلسي، 1420 هـ 8/ 124)، في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً﴾ [الفرقان: 62]، ويصاغ اسم الهيئة من الفعل الثلاثي، بكسر الفاء، وزيادة التاء، وإذا كان المصدر في أصله يجيء على وزن فعلة مثل: ذربة، خبرة فإنه يميز بالوصف، أو بالإضافة. (الجرجاني، 1987، 1/ 66، ابن مالك، 2002، 1/ 71، ابن مالك، 1990، 3/ 470، ابن الناظم، 2000، 1/ 313، المرادي، 2008، 2/ 868).

ومما صيغ للهيئة من غير الثلاثي على وزن فعلة قولهم: هو حسن العمة والقمصة، وهي حسنة الخمرة والنقبة، من تعمم، وتقمص، واختمرت وانتقبت، فهي مصادر مبنية من أفعال غير ثلاثية.

المرادي، 2008، 2/ 868، ابن عقيل، 1400، 3/ 133، المكودي، 2005، 1/ 190.

وقد حكم عليها بعض النحويين بأنها مصادر شاذة، كابن مالك (د.ت 125)، وابن الناظم (2000، 1/ 313)، وأبي حيان (1998، 2/ 493)، والمرادي (2008، 2/ 868)، ولم أقف على رأي لمن سبقهم من النحويين كسيبويه (1988، 4/ 44)، وابن السراج (د.ت 3/ 110، والجرجاني 1987، 1/ 66، والزمخشري 1993، 280، ابن يعيش، 2001، 4/ 69، 70.)

فيما اطلعت عليه؛ وألمح في شرح المكناسي تجويزا له فهو يقول: "وفي تمثيله بجلسة تنبيه على حذف ما زاد به المصدر على حروف الفعل كواو جلوس، فلا تقل جلوسة، والخمرة هيئة الاختمار، وفي المثل: العوان لا تُعلم الخمرة" (1420، 2/ 158).

فكأنه يشترط حذف حروف الزيادة من الفعل وصياغته من الثلاثي، قياسا على مصدر المرة.

8- أفعل التفضيل من فعل لم يسم فاعله:

(أزهى من ديك، وأشغل من ذات النحيين)، أورد ابن غازي المكناسي هذين المثلين في أفعل التفضيل مستشهدا بها على الشاذ من أسماء التفضيل، فالقياس في أفعل التفضيل يقتضي أن يبنى اسم التفضيل على وزن (أفعل) من الفعل الثلاثي المجرد المبني للمعلوم، وفي هذين المثلين بني اسم التفضيل من الفعل المبني لما لم يسم فاعله، وورد في كلام العرب غيرهما، نحو قولهم: هو أعذر منه، وأشهر، وأعرف، وأنكر، وغيرها، ويراد بها أنه أكثر معذورية، وملومية، ومشهورية وهكذا، أو يراد بها أنه ذو عذر، وذو لوم، وذو اشتهار... (الزمخشري، 1993، 297، ابن الحاجب، 2010م، 42، ابن يعيش، 2001، 4/ 126)

وقد اختلفت أقوال النحويين في هذين المثلين- أزهى من ديك، وأشغل من ذات النحيين- على ثلاثة أقوال:

القول الأول: سماعية تحفظ ولا يقاس عليها، وإن كانت من فعل لم يسم فاعله؛ لأنه لا لبس فيها، فهي ملازمة لهذه الصيغة لا ترد بغيرها، ولكثرة الأمثلة المصاغة من فعل المفعول، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك في أحد قوليه (1982، 2/ 1127)، وابن الناظم، (2000، 342)، وأبو حيان الأندلسي (د.ت 10/ 250).

القول الثاني: إنهما من الشاذ؛ لأنهما صيغا من فعل ثلاثي مبني لما لم يسم فاعله (زُهِيَ) و(شُغل)، والقياس أن يصاغ من الفعل المبني للمعلوم، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري، (1993، 297)، وابن الأثير (1420، 1/ 290)، وابن يعيش (ابن يعيش، 2001، 4/ 127)، وابن مالك في قوله الآخر (1990، 3/ 51).

القول الثالث: قياسي مطرد، صياغة اسم التفضيل من فعل المفعول إذا أمن اللبس فهو جائز، لوروده، ولا ضرر منه، وهذا ما ذهب إليه السيرافي ونسب إلى سيبويه، (السيرافي، 2008، 4/ 475، ناظر الجيش، 1428، 6/ 2641).

والظاهر أن القول الأول هو الأرجح؛ لأنّ المفعول في الأفعال المذكورة هو فاعل في المعنى، ولأن أمثلته محدودة، فلا يظهر جواز القياس.

9- اسم التفضيل الذي لا فعل له:

استشهد المكناسي بالمثل: (هذا ألص من شظاظ) على صياغة اسم التفضيل الذي لا فعل له.

النحويون يشترطون لصياغة اسم التفضيل على وزن أفعل أن يصاغ من فعل، ولا يجوزون صياغته من الأسماء (ابن جني، د.ت، 138، الزمخشري، 1993، 297).

والمكناسي يستشهد بالمثل السابق على صياغة اسم التفضيل من الأسماء، فبنوا "ألص" من لفظ "اللص" دون فعل، وقد ورد في كلام العرب أمثال أخرى قيل إنها مبنية من أسماء، نحو: أحنك الشاتين والبعيرين، وآبل من حنيف الحناتم، وأفلس من ابن المذلق (الزمخشري، 1993، 297، ابن الصائغ، 2004م، 1/ 423).

وقد اختلف النحويون في الحكم على ما صيغ من اسم جامد إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: إن ما صيغ على وزن أفعل وليس له فعل سماعي يحفظ ولا يقاس عليه. (سيبويه، 1988، 4/ 100، ابن السراج، د.ت 3/ 155، السيرافي، 2008، 4/ 476).

القول الثاني: إن ما صيغ من الاسم هو من الشاذ. (ابن مالك، 1990، 3/ 50، أبو حيان، د.ت 10/ 249، المرادي، 2008، 2/ 933، ابن هشام الأنصاري، د.ت، 3/ 255).

القول الثالث: إن لاسم التفضيل (ألص) فعل هو (لصص). (الأشموني، 1998م، 2/ 299، خالد الأزهري، 2000، 2/ 93).

وهذا قول منسوب لابن القطاع، ويذهب خالد الأزهري إلى أنه إذا كان ألص مبني من هذا الفعل إلى أنه لا شذوذ فيه. (خالد الأزهري، 2000، 2/ 93).

وقد ذهب ابن مالك إلى مثل هذا القول في قولهم: (آبل من حنيف الحياتم)، فهو يرى أن آبل مصاغ من الفعل الثلاثي المجرد (أبل) لا من الاسم الجامد (الإبل)، فلا شذوذ فيه. وأما أحنك وأفلس، فيعدان شاذين؛ لأنها بُنيا من أفعال مزيدة: احتنك، وأفلس. (1990، 3/ 51).

10- حذف حرف النداء:

(اشتدِّي أزمة تنفرجي) (أصبِح ليلُ)، (افتدى مخنوق)، (اعور عينك الحجر)، (أطرق كرا أطرق كرا إن النعام في القرى). يستشهد ابن غازي بالأمثال السابقة على حذف حرف النداء من النكرة المقصودة إذا كانت اسم جنس، (المكناسي، 1420، 2/ 210).

يعرف النحويون النداء بأنه طلب إقبال المدعو بحرف من حروف النداء (ابن الأثير، 1420، 1/ 388)، ونداء النكرة المقصودة يقصد بها نداء فرد من أفرادها بقصد، فيزول إبهامها؛ بسبب ندائها مع قصد فرد من أفرادها، فتصير معرفة دالة على واحد معين، وحكمها البناء على الضم. (سيبويه، د.ت 2/ 197، ابن الأثير، 1420، 1/ 396).

ويذهب جمهور النحويين إلى أن المنادى مفعول به منصوب لفظا أو تقديرا بفعل مضمر وجوبا نابت عنه ياء النداء. وأضمر الفعل اكتفاء بظهور معناه. (سيبويه، 1988، 2/ 182، ابن مالك، 1990، 3/ 385).

وقد تحذف يا النداء، ويكون حذفها لفظيا، وتقدر (ابن يعيش، 2001، 1/ 362، خالد الأزهري، 2000، 2/ 93)، كما في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: 29] والتقدير: يا يوسف. (الزجاج، 1988، 3/ 104).

وقد قدر النحويون في الأمثال السابقة حرف نداء محذوف، فالتقدير: اشتدي يا أزمة، أصبح يا ليل، افتدي يا مخنوق، يا أعور، أطرق يا كرا (ابن مالك، 1990، 3/ 387، 432، صاحب حماه، 2000، 1/ 171).

وقد اختلف النحويون في حكم حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم جنس إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: منع حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم جنس، وقصره على السماع؛ لقلة شواهده، وهو ضرورة في النظم، شاذ في النثر، فلا يقاس عليه، وهذا ما ذهب إليه البصريون. (سيبويه، 1988، 2/ 230، 231، 237، المبرد، د.ت 4/ 259، 260، ابن السراج، د.ت 1/ 361، الرماني، 1998م، 217، 257، أبو حيان، 1998، 4/ 2180، 1420هـ، 3/ 200، ابن هشام، 1985، 840، ناظر الجيش، 1428، 7/ 3636، 3681).

القول الثاني: جواز حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم جنس، وهو قياسي مطرد، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون (ابن الناظم، 2000، 403، المرادي، 2008، 2/ 1054)، وأيدهم ابن مالك في أحد قوليه (1982، 3/ 1291، ابن الوردي، 2008 م، 2/ 536.)

القول الثالث: جواز حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم جنس، ولكنه قليل لا يقاس عليه (ابن مالك، 1990، 3/ 387، ابن الناظم، 2000، 402، ابن الصائغ، 2004، 2/ 627، ابن قيم الجوزية، 1373، 2/ 658).

والذي يترجح عندي هو القول الثاني: إنه جائز؛ لأنها أمثالٌ معروفةٌ، جرت مجرى العَلَم في حذفِ حرف النداء منها، ولورود السماع به نظما ونثرا (ابن يعيش، 2001، 1/ 366، ابن مالك، 1990، 3/ 432، المرادي، 2008، 2/ 1056). فمنه ما جاء في الحديث النبوي في قوله صلى الله عليه وسلم: (ثوبي حجر) (أخرجه البخاري في باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام، رقم الحديث 3223)، والتقدير: ثوبي يا حجر (المكودي، 2005، 237). وورد حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم جنس في كلام العرب، في قول حبيب الأعلم: (الشعراء الهذليون، 1965، 2/ 86)

فَشايعْ وَسْطَ ذَوْدِكَ مُسْتَقِنّاً لتُحْسَب سَيِّداً ضَبُعاً تَنُولُ

فضبعا نصب على النداء، فهو نكرة غير مقصودة السيوطي، (د.ت، 2/ 42، 43)، ومنه قول الأعشى: (ميمون بن قيس، د.ت، ص 77)

وحَتَّى يَبِيتَ القومُ في الصَّيفِ ليلَةً يقولون نَوِّرْ صُبْحُ والليلُ عاتم

قاصدا ياصبحُ، فحذف حرف النداء من اسم الجنس المقصود.

11- ترخيم النكرة المقصودة:

(أطرق كرا) يأتي المكناسي بهذا المثل مستشهدا به على جواز ترخيم النكرة المقصودة (المكناسي، 1420هـ، 2/ 230)، والمراد بترخيم النداء حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص، وبمعنى آخر هو حذف يلحق آخر الاسم المفرد إذا كان منادى، والغرض من ذلك الحذف التخفيف، (سيبويه، 1988، 2/ 239). والمقصود بقولهم كرا (يا كروان). وقيل إنه اسم لذكر الكروان، وليس اسما مرخماً (ابن الأثير، 1420، 1/ 422).

والقياس عند النحويين أن (كرا) لا ترخم؛ لأنها خالفت شرطا من شروط جواز ترخيم المنادى، وهو أن يكون علما، فكلمة (كروان) أصلها وصف (سيبويه، 1988، 2/ 240، ابن السراج، د.ت 1/ 359، الزمخشري، 1993، 68).

ويشابه هذا المثل في كلام العرب قولهم: يا صاح، وهي نكرة خصصت بالنداء القياس فيها ألا ترخم، إلا أنه قد كثر استعمالها، فلحقها الترخيم، يقول أبو العلاء المعري: (أبو العلاء المعري، 1957، 7)

صَاحِ هَذِي قُبُورُنا تَمْلأ الرُّحْبَ فأينَ القُبُورُ مِنْ عَهدِ عادِ

واشترط النحويون في ترخيم المنادى العلمية؛ لأن نداء العلم هو الأكثر، فلا ترخم الصفات نحو: جالس وقائم، (سيبويه، 1988، 2/ 240، ابن السراج، د.ت 1/ 359)

ومن ترخيم العلم في كلام العرب، قول العجاج: (العجاج، د.ت، 1/ 332)

جارِيَ لا تَستَنكِري عَذيري سَعي وَإِشفاقي عَلى بَعيري

وتقدير الكلام: يا جارية. (سيبويه، 1988، 2/ 231).

وقول عنترة بن شداد: (عنترة، 1893، 83)

ولقَدْ شَفَى نَفْسي وَأَذهَبَ سُقْمَهَا: قِيْلُ الفَوارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

أراد بذلك نداء: يا عنترة (الرماني، 1998، 268، عبد القادر البغدادي، د.ت، 6/ 259).

وقوله: (عنترة، 1893، 58).

يا عَبلَ ما أَخشى الحِمامِ وَإِنَّما أَخشى عَلى عَينَيكِ وَقتَ بُكاكِ

والتقدير: يا عبلة. (عباس حسن، د.ت، 4/ 113)

12- تصغير الترخيم:

(يجري بُليق ويذم): يستشهد ابن غازي بهذا المثل على تصغير الترخيم (المكناسي، 1420، 2/ 328)، والذي يعرف بأنه تصغير للاسم بعد رده إلى أصوله، فيصغر: محمد، وأحمد، ومحمود على حميد.

ولقد اختلف النحويون في حكم هذا التصغير إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: تصغير الترخيم جائز، وهو قول البصريين، محتجين بما ورد من أمثال، نحو: يجرى بليق ويذم، جاء بأم الربيق على أريق، يجري بليق ويذم، (الرضي الاستراباذي، 1395، 1/ 283، أبو حيان، 1998، 1/ 400، المرادي، 2008، 3/ 1437، ابن عقيل، 1400 – 1405، 3/ 529، 530).

ولا خشية عندهم من اللبس اعتمادا على القرائن في السياق، (ابن يعيش، 2001، 3/ 431).

القول الثاني: تصغير الترخيم جائز بشرط العلمية، وهو قول الفراء، وثعلب، ونُسب إلى الكوفيين، (الرضي الاستراباذي، 1395، 1/ 283، أبوحيان، 1998، 1/ 400، المرادي، 2008، 3/ 1437، ابن عقيل، 1400 – 1405، 3/ 529، 530).

وحجتهم أن أمثلة المجوزين بلا شرط أمثال لا يقاس عليها، ووافقهم القول ابن الضائع (ابن عقيل، 1400 – 1405، 2/ 546، الشاطبي، 2007، 7/ 393)، فهو يذهب إلى أنه لا يستعمل تصغير الترخيم في غير العلم، إلا فيما سُمع.

القول الثالث: تصغير الترخيم شاذ، وهو قول ابن الحاجب (الرضي الاستراباذي، 1395، 1/ 283).

والذي يترجح عندي هو القول الثالث بأنه شاذ؛ لما قد يحصل من اللبس في الكلام، وذلك برده الكلمة لأصلها، والحذف فيه قد يقع في أوله كتصغير معطف عطيف، أو في وسطه كفاطمة تصغر فطيمة، وكأرطى تصغر أريط، (الشاطبي، 2007، 7/ 393).

وأما قول المجوزين بشرط العلمية؛ فهو مردود؛ لأن شواهده في كلام العرب جاءت لغير العلم، وأما قول المجوزين في العلم وغيره؛ فهو رأي يفتقر إلى السماع، فلم يذكروا شواهد له غير أمثال ثلاثة، ربما يكون قد وقع فيها

ترخيم تصغير أو تصغير، ففي قولهم: عرف حميق جمله قد تكون تصغيرا من حمق، (المرادي، 2008، 3/ 1437، الشاطبي، 2007، 7/ 393). فلا أرى وجاهة القياس عليها.

الخاتمة:

أما بعدُ؛ فقد قدم هذا البحث دراسة نحوية للأمثال التي استشهد بها ابن غازي المكناسي في شرحه لألفية ابن مالك، ومن هذه الدراسة يمكننا رصد النتائج الآتية:

1- استشهد ابن غازي المكناسي بتسعة عشر مثلا.
2- الأمثال التي استشهد بها ابن غازي هي من شواهد النحويين قبله.
3- كان المثل لا حقا لغيره من الشواهد في مواضع، وسابقا لها في مواضع أخرى.
4- يستشهد بالمثل منفردا كما في المثل: العوان لا تعلم الخمرة- في المسألة السابعة.
5- يستشهد على القاعدة الواحدة بمثل أو أكثر كما في استشهاده على صياغة أفعل التفضيل.
6- يستشهد بالمثل في أكثر من موضع كما في المثل: أطرق كرا- في المسألة العاشرة، والحادية عشرة.
7- استشهاد ابن غازي المكناسي بالأمثال يبين اعتداده بالسماع مصدرا من مصادر القواعد النحوية.
8- وظف ابن غازي المكناسي الأمثال في ثلاث اتجاهات: استشهاده بها في بناء القاعدة النحوية، مثل: كل شيء ولا شتيمة حر، وهذا ولا زعماتك، وكليهما وتمرا. واستشهاده بها للدلالة على مخالفتها للقاعدة النحوية، مثل: هذا ألص من شظاظ، واستشهاده بها على سبيل الاستئناس مثل: أَغُدّةً كغُدّة البعير ومَوْتاً في بيتِ سَلُولِيَّةٍ.
9- يستشهد بالمثل برواية، دون ذكر رواياته الأخرى، مثل: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه.
10- استشهد ابن غازي بثمانية أمثال على مسائل نحوية، وأحد عشر مثلاً على مسائل صرفية.
11- دقة ابن غازي المكناسي في نقل الآراء.
12- مال ابن غازي إلى ذكر الآراء أكثر من الترجيح.

المصادر والمراجع

- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك، 1420هـ البديع في علم العربية. تحقيق فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى. مكة المكرمة.
- ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر، 1989. أمالي ابن الحاجب، الأردن، دار عمار، دار الجيل. لبنان.
- ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر، 2010م، الكافية في علم النحو، تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب. القاهرة.
- ابن الخباز، أحمد بن الحسين، 2007م، توجيه اللمع، تحقيق فايز زكي محمد دياب، ط2، دار السلام.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة. بيروت، لبنان.
- ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي، 1991م، أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي. القاهرة.
- ابن الصائغ، محمد بن حسن، 2004م، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية. المدينة المنورة.

- ابن الناظم، محمد بن محمد بن مالك، 2000م، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية.
- ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر، 2008م، شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، تحقيق عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد. الرياض.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، الخصائص، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية. الكويت.
- ابن زيدان، عبد الرحمن بن محمد، 2008م. إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، تحقيق علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة، مصر.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن، 1400- 1405 هـ، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دار المدني، دمشق، جدة.
- ابن غازي المكناسي، محمد بن أحمد، 1420هـ، شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف، تحقيق حسين عبد المنعم بركات، مكتبة الرشد. الرياض.
- ابن قيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم، 1373هـ، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق محمد بن عوض السهلي، أضواء السلف. الرياض
- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد، 1982م، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى. مكة المكرمة.
- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد، 1990، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، وآخرين، هجر للطباعة.
- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد، 2002م، إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق محمد المهدي عبد الحي، الجامعة الإسلامية. المدينة المنورة.
- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد، ألفية ابن مالك، تحقيق سليمان العيوني، مكتبة دار المنهاج. الرياض.
- ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، 1985م، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، وآخرين، ط6، دمشق، دار الفكر.
- ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.
- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، 2001م، شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية. بيروت – لبنان.
- أبو المكارم، علي، 2007م، أصول التفكير النحوي، دار غريب. القاهرة.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، 1420هـ. البحر المحيط في التفسير، تحقيق صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، 1998م. ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي. القاهرة.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، دار القلم – الرياض، دمشق.

- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، 1969م، الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، 1988م، شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق وشرح محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، 2001م. تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، 2000م. شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان.
- الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى، شرح محمد حسين، مكتبة الآداب.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، 1997م. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط4. مكتبة الخانجي. القاهرة.
- التنبكتي، أبو العباس أحمد بابا بن أحمد، 2000 م. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط2. طرابلس، دار الكاتب. ليبيا.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، 1987م. المفتاح في الصرف، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة. بيروت.
- جرير، جرير بن عطية، 1986م. ديوان جرير، دار بيروت. بيروت
- الجزولي، عيسى بن عبد العزيز، المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.
- الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم، 2004م. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية. المدينة المنورة.
- الخليل، الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق مهدي المخزومي وآخرين، دار ومكتبة الهلال.
- ذو الرمة، غيلان بن عقبة، 1982م. ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان. جدة.
- رضي الدين الاستراباذي، محمد بن الحسن، 1395، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلمية. لبنان.
- رضي الدين الاستراباذي، محمد بن الحسن، 1975م، شرح الكافية لابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس. ليبيا.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، 1998م. شرح كتاب سيبويه (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)، تحقيق سيف بن عبد الرحمن العريفي، ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض.
- الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، 1988م. معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب. بيروت.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، 1993م. المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال. بيروت.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، 1988م. الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي. القاهرة.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، 2008م، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وآخرين، دار الكتب العلمية. بيروت – لبنان.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، 1998م، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور. دار الكتب العلمية، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، 2006م، الاقتراح، ضبط ومراجعه عبد الحكيم عطية، وآخرين، ط2، دار البيروتي. دمشق.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
- الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى، 2007م، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى. مكة المكرمة.
- الشعراء الهذليون، 1965هـ، ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية. القاهرة.
- صاحب حماه، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل، 2000م، الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية.
- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط15.
- العبسي، عنترة بن شداد، 1893م، ديوان عنترة، مطبعة الآداب. بيروت.
- العجاج، عبد الله بن رؤبة، ديوان العجاج، رواية عبد الملك الأصمعي، تحقيق عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس. دمشق.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، 1995م، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله النبهان، دار الفكر. دمشق.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاتي وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة. مصر.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. بيروت.
- مخلوف، محمد بن محمد، 2003 م، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، علق عليه عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية. لبنان.
- المرادي، ابن أم القاسم بدر الدين حسن، 2008م، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي.
- المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله، 1957م، ديوان سقط الزند، دار بيروت، دار صادر.
- المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي، 2005م، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية. بيروت، لبنان.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، 1428هـ، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام.